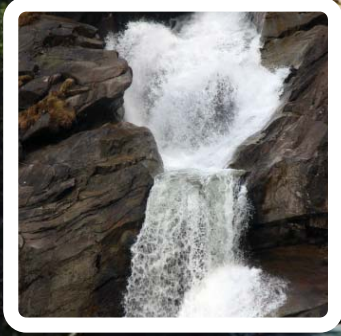


# التقارب مع السياسات المائية للاتحاد الأوروبي

دليل مختصر للشركاء في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا



ماء



EUROPEAN  
COMMISSION



بيئة



# التقارب مع السياسات المائية للاتحاد الأوروبي

دليل مختصر للشركاء في سياسة الجوار الأوروبي  
وروسيا

أكتوبر 2007

اليفثيريا كامبا  
جيسكا ج. وارد  
آنا ليراند

بمشاركات من زاخ تاجر ( أصدقاء الأرض الشرق الأوسط ) وملخز دزنلادز ( القوقاز WWF ).

تم إعداد وتأليف هذا الدليل من Ecologic  
معهد علوم البيئة لسياسة البيئة العالمية والأوروبية  
شارع فالزبيرغر 43-44  
D-10717 برلين  
هاتف : +4930868800  
فاكس : +493086880100  
www.ecologic.eu, raggamby@ecologic.de

الجمعيات الأوروبية © 2008  
النسخ مسموح مع التنويه عن المصدر.

تنويه قانوني: محتوى هذا الإصدار لا يعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

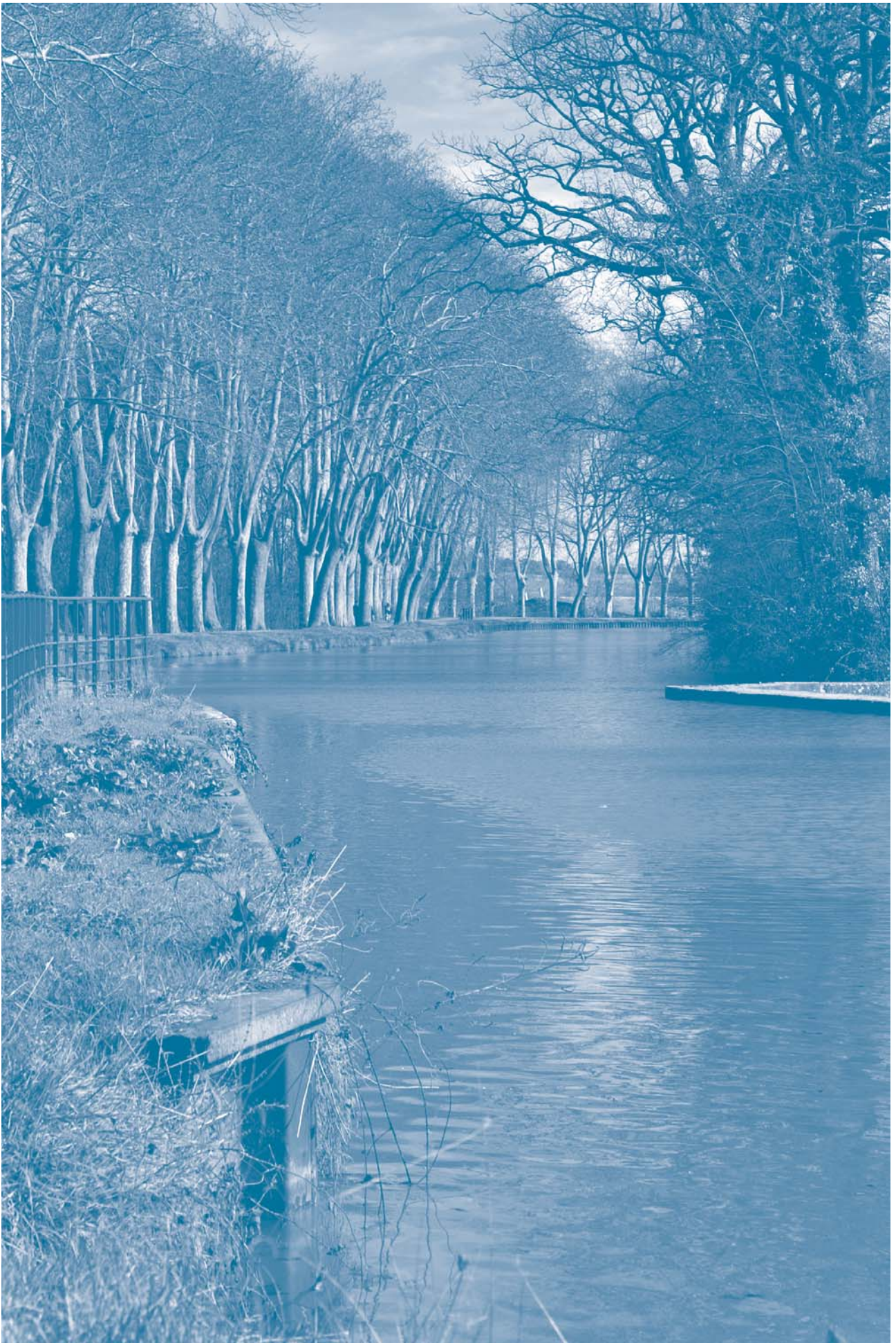
ISBN 978-92-79-08281-8  
Catalogue KH-30-08-207-AR-C



# المحتويات

5	1- مقدمة
7	2- موجز
8	3- الفوائد المتوقعة من التقارب
10	4- نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي المائية
12	4-1 مياه الشرب – التشريع EC/98/83
12	4-2 مياه الاستحمام والسباحة – التشريع EEC , 2006/7/EC/76/160
13	4-3 معالجة المياه العادمة الحضرية – التشريع EEC/91/271
14	4-4 تشريع النترات EEC/91/676
15	4-5 اطار عمل المياه – التشريع EC/2000/60
17	4-6 المياه الجوفية – التشريع EC/2006/118
18	4-7 التطورات الأخيرة في السياسة المائية للاتحاد الأوروبي
	5- الوضع الحالي بما يتعلق بقطاع السياسة المائية في
20	الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا
	5-1 الدول الواقعة شرق الاتحاد الأوروبي الشريكة في سياسة الجوار
	الأوروبي وروسيا
20	5-1-1 الضغوط البيئية الرئيسية
21	5-1-2 النظام المؤسسي
21	5-2 دول حوض المتوسط الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي
21	5-2-1 الضغوط البيئية الرئيسية
21	5-2-2 التشكيل المؤسسي
	6- استنتاجات لسياسة الجوار الأوروبي وروسيا :
23	خطوات نحو التقارب
28	7- للمزيد من المعلومات







# 1- مقدمة

نشأت سياسة الجوار الأوروبية<sup>1</sup> في 2003/2004 وهي الآن قائمة كوسيلة رئيسية للتعاون مع البلدان المجاورة، فهي استجابة جماعية من الاتحاد الأوروبي لمصحات جيرانه في الشرق والجنوب للتطوير المشترك للازدهار والاستقرار والأمن في منطقتنا.

لقد أسهم التوسع التاريخي الأخير للاتحاد الأوروبي في العامين 2004 و 2007 في خلق منطقة كبيرة من الديمقراطية والازدهار في أوروبا. ومؤدية إلى إزدياد الفجوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الاتحاد وجيرانه إلى الشرق - روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومولداвия، و جنوب القوقاز والى الجنوب، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويريد الاتحاد الأوروبي منع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه.

تمثل سياسة الجوار الأوروبية منهج جديد في علاقات الاتحاد الأوربي مع جيرانه، وقد شملت "شراكة الإصلاح" هذه من الاتحاد الأوروبي إلى 16 بلداً شريكاً إلى الجنوب والشرق من الإتحاد الأوروبىالتي تذهب إلى ما هو أبعد من التعاون الكلاسيكي حيث إنها تتكون من حوار سياسي مكثف وعلاقات اقتصادية أعمق مبنية على القيم المشتركة والمصلحة العامة في حل المشاكل المشتركة. وسياسة الجوار الأوروبي لا تتعلق بعضوية الإتحاد الأوروبي.

سيكون الإطار القانوني والمؤسسي الضروري للتعاون المكثف مع شركاء سياسة الجوار الأوروبي اتفاقيات شراكة وتعاون أو اتفاقيات ارتباط، ولكن الأدوات لتقديم نتائج قوية متفق عليها بشكل مشترك وخطط عمل<sup>2</sup> لسياسة جوار أوروبية مصممة لغرض معين بأولويات قصيرة ومتوسطة الأمد (3-5) سنوات. وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا: الحوار السياسي وإصلاحات الاقتصاد الكلي والتجارة والتعاون في العدالة والحرية والأمن وسياسات القطاعات المختلفة (النقل والطاقة والبيئة وتغير المناخ والبحث وجمعية علوم والسياسة الاجتماعية والعمل) وكذلك البعد الإنساني العميق - اتصالات بين الأشخاص والتعليم والصحة والمجتمع المدني. كما توفر خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي وسائل الدعم الفني والمالي في جهود إصلاح الشريك والتحديث.

ستدعم وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية في الفترة 2007-2013، كوثيقة مالية تُحركها السياسة، لتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، وكذلك، في حالة الإتحاد الروسي الذي لا تغطيه سياسة الجوار الأوروبي<sup>3</sup>، فإنها ستدعم خرائط الطريق للمساحات المشتركة الأربعة. وفي هذا السياق فإنها تذهب إلى ابعدها من تطوير التنمية المستدامة ومحاربة الفقر لتضم مثلاً، دعماً كبيراً للإجراءات التي تؤدي إلى المشاركة التقدمية في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي. ويتم دعم التقارب القانوني التنظيمي وبناء المؤسسات من خلال آليات مثل تبادل الخبرة وترتيبات التوأمة طويلة الأمد مع الدول الأعضاء أو المشاركة في برامج وهيئات المجتمع. وقد حلت وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة وغيرها من الوثائق الجغرافية والفكرية.

وقام الإتحاد الأوروبي بتجهيز موقع على شبكة الإنترنت يفسر سياسة الجوار الأوروبي وعملياتها ويحتوي الموقع على وثائق سياسية الجوار الأوروبي الرئيسية مثل بحوث الإستراتيجية وخطط العمل وتقارير سير العمل وهو: [http://ec.europa.eu/world/enp/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu/world/enp/index_en.htm)

يتوقع أن تستفيد البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي كثيراً من التنفيذ الكامل لخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، بما في ذلك من التقارب المعزز مع منهجيات الإتحاد الأوروبي. للمزايا الناتجة من حماية البيئة المعززة بما في ذلك التقارب، يرجى مراجعة الفصل 3

ENP 1

2 وباستثناء كل من الجزائر وروسيا البيضاء وليبيا وسوريا فإن خطط عمل قد تمت الموافقة عليها مع جميع الدول المذكورة..

3 الإتحاد الأوروبي وروسيا مرتبطين بشراكة إستراتيجية.

ولمساعدة البلدان الشريكة على تحقيق هذه المزايا قرر الاتحاد الأوروبي تقديم معلومات حول سياسة البيئة وتشريعات في نواحي السياسة الرئيسية. ولهذه الغاية، أصدرت مفوضية الاتحاد الأوروبي ستة أدلة قصيرة حول المواضيع التالية :

- جودة المياه، مع التركيز على توجيه إطار عمل المياه والتطورات ذات العلاقة، مثل توجيه الفيضان أو توجيه المياه الجوفية.
- إدارة النفايات، مع التركيز على توجيه إطار عمل النفايات؛
- جودة الهواء، مع التركيز على إطار العمل والتوجيهات المماثلة؛
- تقييم التأثير البيئي، ويشمل تقييم بيئي استراتيجي والوصول إلى معلومات المشاركة في اتخاذ القرارات وكتابة التقارير؛
- حماية الطبيعة، مع التركيز على توجيهات مواطن الحياة البرية والطيور (مثل التعاون عبر الحدود) وشبكة الطبيعة 2000 ( مثل طرق وضع الإجراءات أو المراقبة)؛
- التلوث الصناعي، بما في ذلك توجيهات منع ومراقبة التلوث المتكاملة.

وحيثما كان ذلك ذات صلة تخاطب التوجيهات الاستراتيجية الفكرية السبعة بموجب برنامج العمل البيئي السادس<sup>4</sup> وتشكل الاستراتيجيات الفكرية إطار العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي في كل من الأولويات المعنية وتغطي الميادين التالية: التربة والبيئة البحرية (في ناحية أولوية التنوع الحيوي) والهواء والمضادات الحشرية والبيئة الحضرية (في ناحية أولوية البيئة والصحة وجودة الحياة والموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفايات (في ناحية أولوية الموارد الطبيعية والنفايات)<sup>5</sup>.

أصبحت مسائل تغير المناخ، بشكل متزايد، عنصراً هاماً من التعاون البيئي للاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة التي ستبحثها الوفود الثنائية بشكل متزايد. وستصدر وثائق حول الموضوع المشترك الهام هذا بشكل منفصل عن هذه السلسلة من الأدلة.

إن الغاية من دليل السياسة هذا حول هو تقديم معلومات حول سياسة وتشريع الاتحاد الأوروبي بوصف خلفية السياسة وتفسير كيفية تحقيق تقدم العمل من خلال أولويات وتسلسل النشاطات يبين الدليل كيف يمكن للتقارب التدريجي أو الجزئي مع السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي والتشريع مساعدة البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا في التعامل مع الاهتمامات البيئية.

يضع دليل سياسة المبادئ الأساسية ومفاهيم الأجزاء ذات الصلة من التشريع ويحدد الخطوط العامة لوثائق السياسة الرئيسية المستعملة في الاتحاد الأوروبي. وهذا يتضمن تلخيص الأحكام الرئيسية للتشريع كما يتناول الدليل أوضاع السياسة العامة الحالية لبلدان شركاء سياسة الجوار الأوروبية في شرق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وينظر إلى التحديات المحتملة للتقارب، وأخيراً فإنه يحدد الخطوات المفيدة المطلوب اتخاذها لتطوير التقارب. وحيث أن الوضع في البلدان الشريكة يختلف إلى حد كبير، يتخذ الدليل نهجاً عاماً مع عدم الإشارة لبلدان محددة كما أن صلة التقارب الكلي أو الجزئي سينظر إليها أيضاً في ضوء هذا الأمر.

4 للإطلاع على برنامج العمل البيئي(EAP) السادس، يرجى زيارة الموقع: <http://ec.europa.eu/environment/newprg/index.htm>

5 للإطلاع على الاستراتيجيات الفكرية السبعة يرجى زيارة الموقع: [http://ec.europa.eu/environment/newprg/strategies\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/newprg/strategies_en.htm)

## 2- موجز :

### المشاكل التي تهدف هذه السياسة لأن تتعامل معها

- الماء شرط أساسي للحياة، كما أنه مصدر لا يستغنى عنه للنشاطات الاقتصادية.
- إن أعمال وأنشطة الإنسان تفرض ضغطاً على مصادر المياه، فتخفّض من توفر المياه وتدهور نوعيتها وتخلق مخاطر في أمن التزويد.
- إن التهديدات الرئيسية للمياه ناجمة عن:
  - تلوث المياه خصوصاً من مجاري المناطق السكنية والصناعية والصرف الزراعي..
  - الإفراط في استغلال الموارد المائية والاستخدام غير المستدام أو غير المعوض.

### كيف تعالج السياسة هذه المشاكل

- إن السياسة المائية الأوروبية تعالج هذه القضايا بواسطة مجموعة من القوانين والأنظمة التشريعية تتبع منهجين مختلفين:
  - وضع أهداف لنوعية المياه لأنواع معينة من المياه.
  - وضع القيم الحدّية للانبعاث لكل من استخدامات المياه المحددة مع الاسترشاد بالمفهوم الخاص بأفضل التقنيات المتوفرة (BAT).
- إن إطار عاماً للعمل متوفر في التشريع الخاص بإطار عمل المياه، وهو يقدم عدداً من المبادئ الرئيسية، مثل الإدارة المتكاملة للمياه والحوض النهري كوحدة إدارية وتسعير أثمان المياه واسترداد التكلفة ومشاركة الجمهور.

### الفوائد التي يمكن توقعها :

قد يخلق التقارب مع التشريعات الأوروبية المنافع التالية:

- استدامة استخدام وإدارة أفضل للمياه وإدارة أكفأ وفعالة على مستوى الحوض النهري.
- تلوث مخفّض ومعالجة محسّنة لتنقية المياه العادمة.
- منافع للصحة العامة بما يتعلق بمياه الشرب ومياه الاستحمام والسباحة،
- منافع للنظم البيئية الحيوية وظروف أفضل للنشاطات الاقتصادية (كالسياحة مثلاً).
- أدوات ووسائل لمواجهة ندرة المياه.
- استخدام تسعير المياه كوسيلة لاستقطاب الأموال وتوجيه سلوك المستهلك،
- وجود ملكية للمجتمع المحلي في المشاريع إلى جانب أصحاب المصلحة نتيجة لمشاركة الجمهور.



## 3- الفوائد المتوقعة من التقارب

إن التقارب باتجاه التشريعات المائية للإتحاد الأوروبي قد يجلب عددا من المنافع للدولة الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي عن طريق المساهمة في إدارة مياه أكثر استدامة وخفض التلوث.

إن التقارب مع التشريع الخاص بمياه الشرب قد ينتج منافع رئيسية لحماية صحة الانسان وضمان ان يولي اهتمام خاص للمياه المخصصة للاستهلاك البشري كذلك. إن هذا التشريع من المرجح أن يكون مفيداً للعديد من القطاعات الصناعية. بما في ذلك تصدير الصناعات الغذائية والسياحة.

إن التصريف غير المحكوم للمياه العادمة غير المعالجة يشكل مشكلة رئيسية في كثير من البلاد الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية، وهو كذلك مصدر كبير لتلوث المياه. إن اتخاذ اجراءات فورية بمعالجة المياه العادمة يعتبر امرا حاسماً من قبل المنظمات الاقليمية، وإن استخدام التشريع الخاص بمعالجة المياه العادمة كنموذج يمكن أن يساعد الشركاء في سياسة الجوار الأوروبية بالتحكم بتصريف المياه وبالتأكد من المعالجة الكافية للمياه العادمة، وبالتالي تحسين نوعية المياه وتخفيض المخاطر الصحية. وفي المناطق الجافة فإن معالجة المياه العادمة يمكن أيضاً أن تعمل لتخفيف الضغط على مصادر المياه العذبة إذا استخدمت المياه العادمة المعالجة في الري او الصناعة.

إن تشريعات مماثلة للتشريع الخاص بمياه الاستحمام او السباحة يمكن أن يحسّن نوعية التجمعات المائية العذبة ومياه الشواطئ، وأن التقارب من هذا التشريع قد يكون جذاباً، وبشكل خاص للبلاد الموجود فعليا فيها النظم الاساسية للتحكم بالتلوث. إن تحسين نوعية مياه الاستحمام والسباحة يمكن ان يخفف مشاكل الجمهور الصحية ويحسن الاستجمام للسكان المحليين، مع جعل المنطقة أكثر جاذبية للسياح.

إن التشريع الخاص بالنترات مناسب وبدرجة عالية لأغراض السيطرة على تلوث المياه الناتج عن التلوث من مصادر زراعية. وفي البلاد حيث تكون الزراعة المكثفة واسعة الانتشار، وتفرض ضغطاً هاماً على مصادر المياه، فإن التقارب مع تشريع النترات يمكن أن يسهم كثيراً في تحسين نوعية المياه وفي المحافظة على البيئة الحيوية.

إن التشريع الخاص بهيكل العمل في المياه ( WFD ) هو جزء شديد التعقيد، مما جعل التقارب الكامل معه غير ممكن لجميع الحالات، وأن تطبيق عناصر منفردة من التشريع قد ينتج منافع قيمة.

إن ادارة المياه على مستوى حوض النهر هي أكثر فعالية من إدارة المياه وفقاً للحدود الادارية، حيث أنها تأخذ بالاعتبار جميع العوامل التي قد تؤثر على المصادر وتنسق أعمال جميع البلدان على ضفاف النهر. كما انها تساعد في تجنب ان يكون ما يتخذ في احد قطاعات النهر متعارضاً مع الجهود المتخذة في جزء اخر.

تسعير المياه واسترداد الكلفة، هو مفهوم مركزي آخر في التشريع الخاص بهيكل العمل في المياه، ويمكن أن يكون طريقة لجمع الاموال وتحسين القاعدة المالية للخدمات والبنية التحتية المتصلة بالمياه، وهي تشكل حالياً مشكلة رئيسية في الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن تسعير المياه يستطيع أن يؤثر إيجابياً في سلوك المستهلك ويوجد حوافز لاستخدام المصادر بكفاءة أكبر، ويجعل ملوثين مصادر المياه يدفعون.

يمكن للتقارب مع التشريع الخاص بهيكل عمل المياه (WFD) أيضاً أن يقوي مشاركة الجماهير في البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي، وبالتالي تعزيز الملكية بين أصحاب المصلحة. إن المشاركة تساعد في ضمان دعم أصحاب المصلحة للتدابير المتخذة لمعالجة مشاكل المياه ولإيجاد الحلول الأكثر فعالية وكفاءة وذلك بالاعتماد على الخبرات والمعرفة المحلية، كما وتساعد في حل النزاعات المحتملة بين المصالح المختلفة قبل أن تتخذ القرارات. من خلال التنفيذ لخطط إدارة المياه وما يرتبط بها من برامج التدابير والاجراءات، ويستطيع إطار العمل بالمياه أن يكون أداة هامة لمعالجة الجفاف وشح المياه، وهما المشكلتان الاكثر بروزاً في دول حوض المتوسط الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية.

في البلاد التي تكون فيها المياه الجوفية مهددة، فإن نصوص إطار العمل بالمياه وتشريع المياه الجوفية يمكن أن تكون مفيدة جداً للتوصل إلى حماية كل من للمياه الجوفية كماً ونوعاً.

بالنسبة للدول الشاطئية الشريكة في سياسة دول الجوار الأوروبى، فإن الاستراتيجية البحرية قد تخدم كنموذج محتمل، وان الاحتذاء بنهجها (تقييم التأثيرات أولاً، ثم تحديد الاهداف البيئية وتنفيذ إجراءات مبنية على تقييم التأثيرات على المستوى الاقليمي) يمكن أن يكون طريقة فعالة وكفوة لمعالجة مشاكل البيئة الجادة التي تكون موجودة في مياه الشواطئ للعديد من الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبى. إن كل من بحر قزوين والبحر الاسود وبحر البلطيق والبحر الابيض المتوسط يعانون من عدد من الضغوط البيئية، مثل التلوث الناتج عن احمال عالية من المغذيات ترد من الانهار والاستغلال الزائد للمخزون السمكي يؤثر سلبا على صحة الانسان، البيئة الحيوية، والمناظر الطبيعية الساحلية والقطاعات الاقتصادية (مثل مصائد الاسماك والسياحة) لذا يُحتاج لحلول ومعالجات اقليمية وتعاونية نظراً لأن هذه المياه مشتركة بين عدة دول وأن حل المشاكل يكون ناجحاً فقط اذا ما كان مبنياً على اجراء متفق عليه.



# 4- نظرة عامة على سياسة الاتحاد الأوروبي المائية

كانت المياه وتلوثها من بين أولى الاهتمامات البيئية في الاتحاد الأوروبي حيث تم اقرار اولى اجزاء تشريعات الاتحاد الأوروبي المائية وقبولها من قبل المجلس الأوروبي مبكرا عام 1973، ومنذ ذلك الحين احتلت تشريعات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمياه دوراً قيادياً ومبتكراً في وضع السياسات المائية الوطنية في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كان هناك فترتين مرت بهما التشريعات الأوروبية المائية: الفترة الاولى كانت بين 1975 – 1980، نتج عنها عدد من التشريعات والقرارات التي أما انها وضعت اهداف الجودة لأنواع محددة من المياه (تشريعات – المياه السطحية ومياه الاسماك ومياه المجاري ومياه الاستحمام ومياه الشرب)، أو انها وضعت الحد لاقصى لقيم الانبعاث (ELVs) الخاصة باستخدامات معينة للمياه (مثل تشريع المواد الخطرة والتشريع القديم للمياه الجوفية). وفي مجال هدف نوعية المياه (WQO) ثم تعيين الحد الأدنى من متطلبات جودة المياه من أجل الحد من التأثير التراكمي الناجم عن الانبعاث لكل من مراكز المصدر ومصادر الانتشار. وفي مجال قيم حد الانبعاث فإن التركيز يكون على الكميات القصوى من الملوثات التي يمكن تفرغها من مصدر ما الى المياه. هذا النهج يهتم بالنتائج النهائي للعملية (معالجة المياه العادمة والتصريف الصناعي) أو بكميات الملوثات التي يمكن أن تدخل إلى المياه.

إن مفهوم أفضل التقنيات المتاحة (BAT) طور عنصرًا رئيسيًا لتحديد "قيم حد الانبعاث" (ELVs) خصوصاً للصناعات الأكبر والأكثر تلويثًا، ويحل محل مفهوم أفضل التقنيات المتاحة (BAT) على التقنيات الأكثر فعالية وتقدمًا المتوفرة حالياً والمطورة بما يكفي للسماح بالتنفيذ تحت ظروف اقتصادية وفنية قابلة للتطبيق، ويُستخدم المفهوم لتوضيح كيف ان تقنيات معينة تكون عملية لمنع أو الحد من انبعاث الملوثات، وكيف يمكن ان تستخدم كأسس لتعريف قيم حد الانبعاث.

قدمت الفترة الرئيسية الثانية الخاصة بتشريعات الاتحاد الأوروبي المائية بين عامي 1980 و 1991، تشريعات اضافية بما فيها تشريع النترات وتشريعات معالجة المياه العادمة الحضرية والتشريع المتكامل لمنع والسيطرة على التلوث (IPPC) فضلا عن عدة تشريعات مشتقة تنفذ تشريع المواد الخطرة. اتبعت تشريعات الفترة الثانية بشكل رئيسي النهج الخاص بقيم حد الانبعاث (ELVs) بما يتعلق بالسيطرة على تلوث المياه سواء عند المنبع أو مصادر الانتشار.

لكن هذا التطور التدريجي من التعامل مع الأمور على اساس مشكلة-مشكلة أدى الى صورة معقدة لتشريعات المياه، اذ تحتوع على مناهج وتعريف ومقاصد تختلف عن بعضها وكثيرا ما تتعارض فيما بينها، وعلاوة على ذلك، كثيرا ما كانت تشريعات المياه اقل نجاحا بنتائجها البيئية عن المأمول. لذا فقد ادركت الحاجة الى تشريع جديد للمياه يكون اكثر تناسقا، واطلقت عملية مراجعة رئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمياه انتجت في النهاية اعتماد تشريع اطار العمل بالمياه (WFD) 2000/60/EC (WFD) إن هذا التشريع يوفر اطار عمل لحماية جميع تجمعات المياه وهو مبني على نهج موحد لاهداف نوعية المياه (WQOs) وقيم حد الانبعاث (WLVs).

ان السياسة المائية الحالية للاتحاد الأوروبي تقرر المبادئ الشاملة التالية:

- مستوى عال من الحماية، مع مراعاة تنوع الحالات في المناطق المختلفة من المجتمع.
- مبدأ الحيطة.
- الإجراءات الوقائية.
- معالجة التلوث عند المنبع.
- مبدأ الملوث يدفع.
- إدماج حماية البيئة في السياسات الأخرى للمجتمع مثل الزراعة والنقل والطاقة.
- تعزيز التنمية المستدامة.

جميع المبادئ وردت في تشريع اطار العمل بالمياه (WFD) وإن لوضع هذه المبادئ في مركز السياسة المائية آثار كبرى لمواصلة تطوير وتنفيذ السياسات، حيث أنها تدعم عناصر وأهداف السياسة التالية:

- تطوير سياسات متكاملة للاستخدام المستدام طويل الأجل وتطبيقها وفقا لمبدأ التبعية.
- توسيع نطاق حماية المياه لجميع المياه: المياه السطحية بما فيها المياه الساحلية والمياه الجوفية.
- تحقيق "حالة جيدة" (6) لجميع المياه بحلول مهلة معينة، والمحافظة على مثل هذه الحالة حيثما وجدت حاليا.
- إدارة مياه تعتمد على أحواض الأنهار، مع شروط تعاون مناسبة لمناطق أحواض الأنهار الدولية.
- تحديد اسعار لاستخدام المياه مع مراعاة مبدأ استرداد التكاليف وفقا لمبدأ الملوث يدفع.
- العمل على زيادة مشاركة المواطنين.
- تبسيط الاجراءات.

الاطار رقم (1) يدرج جميع المقاطع الرئيسية لتشريعات سياسية الاتحاد الأوروبي المائية والتشريعات ذات الصلة، والأجزاء والفقرات التي تليه تقدم عناصر مختارة من السياسة المائية للاتحاد الأوروبي بتفصيل أكثر ومعلومات أكثر بخصوص سياسة الاتحاد الأوروبي المائية (النص الكامل للتشريعات ووثائق أخرى متاحة على موقع اللجنة على شبكة الانترنت (7)).

## إطار رقم (1) مياه الاتحاد الأوروبي والتشريعات ذات الصلة

### تشريع اطار العمل

- تشريع اطار العمل بالمياه (WFD/2000/60) (EC)

### اهداف معدلة لنوعية المياه

- تشريع مياه الاستحمام (EEC/76/160) يُلغى ويُستبدل بالتشريع الجديد لمياه الاستحمام (EC/2006/7) في موعد أقصاه عام 2014
- تشريع مياه الشرب (EC/98/83)
- التشريع الخاص بسحب المياه السطحية للشرب (EEC/75/440) دُمج في تشريع اطار العمل بالمياه، والغى اعتبارا من 22/12/2007 بموجب التشريع (WFD 2000/60/EC)
- تشريع أسماك المياه العذبة (EEC/78/659) دُمج في تشريع (WFD) ويتم الغائه اعتبارا من 22/12/2013 بموجب التشريع (WFD/2000/60/EC)
- تشريع مياه المحار (EEC/79/923) دمج بالتشريع (WFD) ويتم الغائه بموجب (WFD 2000/60/EC) اعتبارا من 22/12/2013.

### التحكم بالانبعاث - معدّل

- تشريع معالجة المياه العادمة الحضرية (EEC/91/271) والقرار المتصل به (EEC/93/481).
- تشريع النترات (EEC/91/676)
- تشريع المياه الجوفية (EEC/80/68) أدمج في التشريع (WFD) ويتم الغائه بموجب (WFD 2000/60/EC) اعتبارا من 22/12/2013، بعد عام 2013 ينبغي مواصلة نظام الحماية من خلال تشريع اطار العمل بالمياه الجديد والتشريع الجديد المشتق من تشريع المياه الجوفية (EC/2006/118) الذي أعتد في في 12/12/2006
- تشريع المواد الخطرة (EEC/76/464) يُلغى بموجب التشريع (WFD 2000/60/EC) اعتبارا من 17/7/2006، تم اعتماد اقتراح لوضع تشريع جديد لتعيين حدود 41 من المواد اعتمد في 17/7/2006 (COM (2006) 397) نهائي.
- تشريعات مشتقة من تشريعات المواد الخطرة (يتم استبدالها والغائها بموجب التشريع المقترح في 17/7/2006)
- التشريع المتكامل الخاص بمنع والتحكم بالتلوث (EC/96/61)

### ضوابط الانبعاث من مصدر الانتشار

- منتجات حماية النبات (EC/91/414)
- تسويق واستخدام المواد (والمستحضرات الخطرة) (EEC/76/769)
- المبيدات الحيوية (EC/98/8)

### المراقبة والتقارير

- تشريع عن قياس مياه (الشرب) السطحية (EEC/79/869) يُلغى بموجب التشريع (FD 2000/60/EC) اعتبارا من 22/12/2007
- الاجراءات العامة لتبادل المعلومات (القرار (EEC/77/795)

المصدر: كتيب عن تطبيق تشريع البيئة للاتحاد الأوروبي، دليل عن التقارب مع تشريعات الاتحاد الأوروبي البيئية في اوروبا الشرقية والقوقاز واسيا الوسطى.



## 4-1 مياه الشرب التشريع EC/98/83

الهدف الرئيسي من هذا التشريع هو حماية الصحة البشرية من الاثار الضارة الناجمة عن تلوث المياه. وينطبق هذا على جميع المياه المخصصة للاستهلاك البشري وكذلك المياه المستخدمة في انتاج وتسويق الغذاء.

الادوات الرئيسية المستخدمة لادارة نوعية مياه الشرب وهي وضع المعايير والمواصفات التفصيلية لاحتياجات الرصد والمراقبة. ويضع تشريع مياه الشرب معايير لعدد من العناصر البيولوجية والكيميائية مبنية علميا على موجز المبادئ لمنظمة الصحة العالمية.

يجوز للدول الاعضاء ادخال معايير اضافية او استخدام معايير أعلى، لكن لايجوز ان تعمل بأقل من المعايير التي حددها التشريع. ويطلب من الدول الاعضاء مراقبة نوعية مياه الشرب واتخاذ التدابير لضمان امتثالها للمعايير الدنيا للجودة. ان النوعية المستهدفة ينبغي تليتها عند نقطة استخدام المياه، أي صنوبر الماء.

ترسل نتائج الرصد بتقارير الى اللجنة في فترات منتظمة، وأن المعلومات عن نوعية مياه الشرب يجب ان تكون متاحة للجمهور، وأن التشريع الخاص بمياه الشرب ادى الى استثمارات كبيرة في شبكات توزيع المياه. ولقد خلص في تقرير تجميعي عن نوعية مياه الشرب في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي خلال الفترة 1993 – 1995 الى أن نوعية مياه الشرب المقدمة الى المواطنين الأوروبيين قد وصلت الى مستوى عالي.

ان التشريع الخاص بمياه الشرب، وبعد مرور خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ، أي بحلول عام 2003، يقضي بأن على الاعضاء التأكد أن نوعية المياه المخصصة للاستهلاك البشري تتفق مع الاحكام التي انشئت حديثا.

## 4-2 مياه الاستحمام التشريع EC,76/160/EEC/2006/7

ان الهدف العام من تشريع الاتحاد الأوروبي الخاص بمياه الاستحمام كان لضمان النوعية الجيدة لمياه الاستحمام لكل من المياه العذبة والمياه الساحلية وعلى مر الزمن.

هذا الهدف لم يكن بدافع من اعتبارات الصحة العامة فقط، ولكن لاسباب متعلقة بالمتعة والراحة ايضا. وأن القضية الرئيسية في تحقيق هذا الهدف هي منع تلوث مياه الاستحمام بتدفقات مياه المجاري، وأن تشريع مياه الاستحمام لعام 1976 هو من أقدم فصول التشريعات البيئية في اوربا، وأن تشريعا جديدا اعتمد عام 2006 سيحل محل ويُلغى التشريع الاقدم بحلول عام 2014 على اقصى تقدير.

إن الأدوات الرئيسية لتشريع الاستحمام، هي معايير نوعية مياه الاستحمام، متطلبات الرصد والمراقبة، متطلبات الإبلاغ والمتطلبات الخاصة بالتدابير اللازمة لضمان الامتثال للمعايير.

بموجب تشريع مياه الاستحمام، يُطلب من الدول الاعضاء القيام بتعيين مناطق الاستحمام الساحلية والداخلية، وأن تراقب نوعية المياه طوال موسم الاستحمام. وتحدد مواقع الاستحمام حيث يكون ذلك مسموحا به من قبل السلطة المختصة، أي السلطة العامة المسؤولة عن تجميع معين، وكذلك في الاماكن التقليدية التي يُمارس فيها الاستحمام عادة من قبل عدد كبير من السباحين، لا بد من مراقبة نوعية المياه كل اسبوعين خلال موسم الاستحمام وقبل اسبوعين من بدايته.

بينما كان تشريع الاستحمام لعام 1976 يتطلب القيام برصد 19 من المؤشرات فإن التشريع الجديد قلص هذه القائمة لعدد اثنين فقط وهي من المؤشرات الجرثومية الخاصة بالتلوث بالبراز، جرثومة ال E.Coi و الجرثومة المعوية enterococci وهذا يعكس حقيقة ان مواد البراز مثلا، وبسبب عدم كفاية معالجة مياه الصرف الصحي، وكذلك التلوث الناجم عن النفايات الحيوانية، تشكل التهديد الصحي الرئيسي للمستحمين، وأن جميع الملوثات الاخرى ذات العلاقة هي مراقبة بموجب تشريع اطار العمل بالمياه على اساس البيانات التي تم تجميعها عن نوعية المياه اثناء موسم الاستحمام، ويجب تصنيف المواقع الى 4 مستويات: ضعيف وكافي وجيد وممتاز. سيتحدد التصنيف على اساس ثلاث سنوات بدلا من ان يكون على اساس سنوي وهو المعمول به حاليا، وبهذا سيكون التصنيف أقل عرضة للتأثر بسوء الاحوال الجوية أو الحوادث الفردية، حيث تكون نوعية المياه جيدة باستمرار وعلى مدى ثلاث سنوات، وبالتالي يمكن تخفيض تواتر اخذ العينات وبالتالي تخفيض التكاليف.

إن التشريع الجديد يتطلب من الدول الأعضاء وضع خطة إدارية لكل موقع لتقليل المخاطر التي يتعرض لها السباحون، وسيتم هذا استناداً إلى تقييم مصادر التلوث المحتمل أن تؤثر عليه، وينبغي أن يشارك رواد الموقع في وضع خطة الإدارة هذه. وعندما يكون لموقع الاستحمام تاريخ من حالات سوء نوعية المياه فإنه يجب أخذ التدابير الوقائية لإغلاق منطقة الاستحمام عند توقع هذه الظروف. وإذا ما كانت معايير الجودة غير ملتزم بها، فإنه يجب اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة.

يجب أن يتوافر للجمهور سواء من خلال عروض الموقع و عبر وسائل الإعلام والإنترنت تصنيف الجودة لموقع الاستحمام ونتائج رصد نوعية المياه وخطة إدارة الموقع والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

إن النجاح في تلبية تشريع الاستحمام يرتبط بالنهاية مع إجراءات تحسين البيئة الأخرى، لا سيما التدابير المتخذة في إطار التشريع الخاص بمعالجة المياه العادمة الحضرية والتشريع الخاص بمنع التلوث والتحكم به وتشريع النترات.

## إطار ( 2 ) تحسين نوعية المياه عن طريق تنفيذ تشريع مياه الاستحمام

لقد تحسنت نوعية المياه في شواطئ الاستحمام المعنية في أوروبا (الساحلية منها والداخلية) خلال التسعينات. وفي العام 2002 كان 96 % من مياه الاستحمام الساحلية و 91 % من مياه الاستحمام الداخلية تمتثل للمعايير الإلزامية، وفي العام 2002 وصل الامتثال للمعايير الإلزامية في هولندا إلى نسبة 100% من المياه الساحلية. وبصفة عامة فإن الدول الأعضاء قد استثمرت مبالغ كبيرة من المال لتحقيق المعايير المطلوبة. إن تنفيذ التشريع الخاص بمعالجة المياه العادمة الحضرية ساهم أيضاً إلى حد بعيد في التحسن العام في جودة المياه السطحية بما فيها مياه الاستحمام.

المصدر : وكالة البيئة الأوروبية (8)

## 4-3 معالجة المياه العادمة الحضرية التشريع EEC/91/271

إن التشريع الخاص بمعالجة المياه العادمة من المناطق الحضرية يتعلق ويهتم بـ:

- تجميع ومعالجة وتصريف المياه العادمة من المدن والتجمعات السكنية.
- معالجة وتصريف المياه العادمة القابلة للتحلل من بعض القطاعات الصناعية.

ويتمثل هدفه في حماية البيئة من الآثار السلبية لتصريف مثل هذه المياه العادمة، فيجب على الدول الأعضاء ضمان أن يتم تجميع ومعالجة المياه العادمة قبل تصريفها وفقاً لمعايير محددة ومواعيد معينة. وبما يتعلق بالمعالجة فإن القاعدة العامة هي المعالجة الثانوية (أي الحيوية) بالإضافة إلى إزالة المغذيات من المياه العادمة المعالجة خصوصاً في المناطق التي توصف بالمناطق الحساسة وبذا فهي بحاجة ل(المعالجة الثلاثية). في بعض المناطق البحرية فإن المعالجة الأولية قد تكون كافية.

إن الموعد النهائي لتنفيذ التشريع يتفاوت حسب حجم التجمع وخصائص المياه الواردة.

إن ما يسمى "بالمناطق الحساسة" تصنف وفقاً لحساسية مصادرها المائية" أي تستخدم كمصدر لمياه الشرب والامتثال لمعايير المياه للاتحاد الأوروبي " , يتم تطبيق المعايير بمقادير مختلفة من الصرامة على المستويات المتنوعة (حساسة, عادية, ومناطق أقل حساسية) وفقاً للثلاث فئات وحسب تلقي المياه, تعيين حدود دنيا مختلفة لمعايير معالجة مياه المجاري, حيث يقدم التشريع المعالجة الميكانيكية – الحيوية باعتبارها المعيار الأدنى للمعالجة, متبعة بالمزيد من المعالجة أي (المعالجة الثلاثية) في المناطق الحساسة, وعلاوة على ذلك فإن التشريع يتوقع أن جميع التجمعات السكانية التي يفوق تعدادها السكاني 2000 نسمة مطلوب أن يكون لها نظم لتجميع المياه العادمة بحلول نهاية عام 2000 أو عام 2005, ويعتمد ذلك على حجمها (الحد الأعلى 15000 نسمة). حيث تكون متطلبات المعالجة أكثر صرامة للتجمعات الأكبر. بالنسبة للقرى أو البلدات الصغيرة (أقل من 2000 نسمة) وهي ليست ملزمة بموجب التشريع لترتيب نظم معالجة ثانوية, ولكن مطلوب منها توفير معالجة "مناسبة" تكون كافية لضمان الامتثال لأهداف الجودة أو متطلبات تشريعات الاتحاد الأوروبي الأخرى.

[http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/water/indicators/WEU11%2c2004.05](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/water/indicators/WEU11%2c2004.05) 8

[http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/water/indicators/WEU11%2c2004.05/WEU11\\_BathingWater\\_final.pdf](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/water/indicators/WEU11%2c2004.05/WEU11_BathingWater_final.pdf)

[http://themes.eea.europa.eu/IMS/IMS/ISpecs/ISpecification20041007132021/IAssessment1116508884876/view\\_content](http://themes.eea.europa.eu/IMS/IMS/ISpecs/ISpecification20041007132021/IAssessment1116508884876/view_content)



يضع التشريع الأهداف والقيم الحدية التي يجب أن تصل إليها جهود المعالجة، علاوة على هذا فقد تم تحديد إجراءات الرصد وتقييم النتائج، وفي حالة أن تكون تكاليف نظم المعالجة مرتفعة فإنه يمكن استخدام أنظمة بديلة لتحقيق نفس المستوى من الحماية البيئية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التشريع ينظم التخلص من حمأة المجاري. حيث تم الأمر بوقف عمليات التخلص من الحمأة في البحار أو المياه السطحية بحلول عام 1998.

فيما يتعلق بالمياه العادمة الصناعية، فإن تصريفها إلى نظم تجميع ومحطات معالجة، يخضع لتنظيم مسبق و/أو إذن محدد، وتخضع لأشكال معينة من المعالجة المسبقة. وتشمل هذه شروطاً بأن تكون الحمأة الناتجة قابلة للتخلص منها بأمان بطريقة مقبولة بيئياً.

### الإطار (3) تحسين معالجة المياه العادمة نتيجة لتنفيذ تشريع معالجة مياه الصرف الصحي (UWWTD)

منذ الثمانينات، حدثت تغيرات ملحوظة في نسبة السكان الأوروبيين الموصولين بنظم معالجة مياه المجاري والتقنيات ذات الصلة. إن تنفيذ تشريع معالجة مياه المجاري الحضرية قد أثر إلى حد كبير في هذا الاتجاه فقد أدى التشريع إلى زيادة قدرة المعالجة، وفي عدد من دول شمال غرب أوروبا خصوصاً، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد السكان الموصولين بالمعالجة الثلاثية للمياه العادمة خلال فترة التسعينات مما أدى إلى تخفيضات في تصريف الفوسفور والنيتروجين، وفي بلدان أوروبا الوسطى، فإن أكثر من نصف المياه العادمة تعاملت بالمعالجة الثلاثية. في البلدان الجنوبية والشرقية وكذلك البلدان المنضمة للإتحاد فإن حوالي نصف السكان فقط موصولين حالياً بمحطة ما لمعالجة المياه العادمة وإن 30 - 40 % موصولين بمعالجة ثانوية أو ثلاثية. وسبب ذلك أن سياسات الحد من المغذيات وتحسين نوعية مياه الاستحمام كانت قد نفذت في وقت أبكر في الشمال والوسط من ما هو في الجنوب والشرق والبلدان المنضمة.

أدى تحسين معالجة المياه العادمة إلى تحسين حالة التجمعات المائية مع انخفاض في تركيز الملوثات على مدى السنوات العشر الماضية على الرغم من أن التلوث بالنترات لا يزال يمثل مشكلة في العديد من المناطق. وفي بلدان الإتحاد الأوروبي، فإن هذه الانخفاضات ترتبط بتنفيذ التشريعات الأوروبية، حيث أنفقت الدول الأعضاء استثمارات كبيرة لتحقيق هذه التحسينات. أما في البلدان المنضمة، فإن انخفاض التلوث من مياه الصرف يرجع إلى الزيادة العامة في مستوى ومدى معالجة المياه العادمة والركود المرتبط بمرحلة الانتقال إلى الاقتصاديات الموجهة نحو السوق.

المصدر: وكالة البيئة الأوروبية.<sup>(9)</sup>

## 4-4 تشريع النترات EEC/91/676

يهدف تشريع النترات تخفيف الآثار السلبية للتسميد على مصادر مياه الشرب والنظم البيئية عن طريق تحديد كميات الأسمدة غير العضوية والزبل المضافة إلى الأراضي الزراعية.

لهذا الهدف، يجب على الدول الأعضاء التعرف على المياه المتضررة بالتلوث الناجم عن أو الذي يكون سببه النترات من مصادر زراعية، وكذلك المياه التي يمكن أن تتأثر من مثل هذا التلوث. إن هذه المياه وجميع المناطق المعروفة بأنها تصب في هذه المياه يجب أن تصنف على أنها مناطق "غير حصينة".  
لمثل هذه المناطق يجب على الدول الأعضاء وضع وتنفيذ برامج عمل تخفض التلوث. وبديل هذا يمكن تنفيذ برامج عمل في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وفي هذا الحال، يكون تعيين المناطق "غير الحصينة" غير ضروري. تتضمن برامج العمل بموجب تشريع النترات حدوداً لنشر السماد الطبيعي والأسمدة الكيماوية. أما في المناطق خارج المناطق غير الحصينة، فإن تخفيض التلوث يجب أن يروج له "تطوعاً" لاتباع قواعد الممارسات الزراعية الجيدة، وفي هذا السياق فإن الدول الأعضاء ملزمة برصد تركيزات النترات في المياه الجوفية والمياه السطحية، وكذلك المغذيات المتحللة في المياه السطحية.

<sup>9</sup> [http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/water/indicators/wastewater](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/water/indicators/wastewater)

[http://themes.eea.europa.eu/Specific\\_media/water/indicators/WEU16%2c2004.05](http://themes.eea.europa.eu/Specific_media/water/indicators/WEU16%2c2004.05)

[http://themes.eea.europa.eu/IMS/IMS/ISpecs/ISpecification20041007132045/Assessment1116503171170/view\\_content](http://themes.eea.europa.eu/IMS/IMS/ISpecs/ISpecification20041007132045/Assessment1116503171170/view_content)

وعلاوة على ذلك فإنه مطلوب من الدول الأعضاء إرسال تقرير إلى الوكالة كل أربع سنوات يشمل تعيين المناطق غير الحصينة ونتائج رصد نوعية المياه وبرامج العمل وقواعد الممارسات الزراعية الجيدة.

إن العلاقة مع تشريع مياه الصرف الصحي الحضرية (UWWTD) لها اعتبار هام أيضاً نظراً لأن تعيين المناطق الحساسة تحت هذا التشريع يستخدم معيار مماثل ويتطلب خطط عمل قد يكون لها تأثير على الإجراء المتخذ في إطار تشريع النترات.

إن المراحل المقترحة لتنفيذ تشريع النترات متباينة في حال القيام بتعيين المواقع الفردية للمناطق غير الحصينة للنترات كل على حدة كما هي في حالة تطبيق برامج عمل وطنية في جميع أنحاء الإقليم.

في حالة تعيين المواقع "غير الحصينة" افرادياً، أولاً، ينبغي وضع برنامج لجمع المعلومات لأكثر من سنة على الأقل وذلك لتحديد المياه الملوثة بالنترات. وكذلك ينبغي القيام بتحديد مناطق الأراضي الزراعية التي يمكن أن تصنف على أنها غير حصينة، كما ينبغي التعرف على أسباب ارتفاع مستويات النترات نتيجة للأنشطة الجارية في الأراضي، وأيضاً الوسائل لتخفيض مدخلات النترات في المياه بما في ذلك التشاور مع المزارعين وغيرهم للتفريق بين مصادر النترات الزراعية وغير الزراعية. ثانياً، ينبغي إعداد برامج عمل، يشمل بما في ذلك التدابير الإلزامية والقواعد الطوعية للممارسات الزراعية الجيدة لكل من المناطق غير الحصينة. ثالثاً، يجب تنفيذ برامج العمل والقيام بتدريب المزارعين وإنشاء برنامج الرصد المستمر وعمل مراجعة متكررة لمدى فعالية البرامج.

وفي حالة إجراء برامج عمل للبلد بأسره، أولاً، يجب التعرف على أسباب ارتفاع النترات في جميع أنحاء البلد وإعداد سلسلة من التدابير لتحسين مستويات النترات في جميع أنحاء (برامج العمل). ثانياً، إن برامج العمل ينبغي أن تنفذها مؤسسة لبرنامج رصد ومراجعة لمدى فعالية التدابير المتخذة.

إن خيار القيام بتحديد وتعيين المناطق غير الحصينة افرادياً يتطلب أعمال رصد وأبحاث مكثفة، أما خيار اعتماد عمل خفض النترات لكامل البلد فهو يحد من مقادير الرصد والمراقبة اللازم إجراؤها في البداية لكنه يطبق أي تغييرات تكون مطلوبة على الزراعة في كامل البلد.

## 4-5 إطار عمل المياه – التشريع EC/2000/60

إن الهدف العام لتشريع إطار عمل المياه هو لتأسيس إطار عمل لحماية المياه السطحية الأوروبية الداخلية والمياه الجارية والمياه الساحلية والمياه الجوفية. والهدف البيئي من WED تحقيق "حالة جيدة"، لجميع المياه الجوفية والمياه السطحية بحلول عام 2015 على أقصى تقدير

"حالة جيدة" هو مفهوم يضمن من جهة حماية جميع التجمعات المائية بطريقة شمولية، ومن ناحية أخرى يدمج أهداف النوعية لتجمعات مائية معينة، مستمدة من تشريعات أخرى مثل تشريعات مياه الشرب ومياه الاستحمام. وبالنسبة للمياه السطحية، تتألف من المتطلبات العامة لحماية البيئة الحيوية (بيئة حيوية جيدة) كذلك حد أدنى عام للمستوى الكيميائي القياسي (حالة كيميائية جيدة).

"بيئة حيوية جيدة" تعرف من حيث نوعية المجتمع البيولوجي بالخصائص الهيدرولوجية والخصائص الكيميائية. إن الضوابط موصوفة بما يسمح بنزوح طفيف فقط للمجتمع الحيوي، والذي يكون متوقفاً في ظل الظروف التي يسببها الحد الأدنى من الضغط البشري على الطبيعة. مما يفسر التنوع الحيوي بين المياه المختلفة. "حالة كيميائية جيدة"، يعرف من حيث الامتثال لجميع معايير النوعية الموضوعية للمواد الكيميائية على المستوى الأوروبي.

بالنسبة للمياه الجوفية، يأخذ تشريع إطار عمل المياه (WFD) نهجاً وقائياً، ويُعرف "حالة جيدة" سواء من حيث النقاء الكيميائي والتوازن بين كميات سحب المياه وكميات التغذية الطبيعية لها.

إن التصريفات المباشرة ممنوعة عموماً، وللسيطرة على التلوث الناتج عن التصريف غير المباشر، فإنه من المطلوب مراقبة احوال المياه الجوفية لكشف التغييرات في التركيب الكيميائي وعكس اتجاهات التلوث. بالإضافة لذلك فإن التشريع يتناول كمية المياه الجوفية. حيث أنه ليس هناك سوى قدر معين من إعادة تغذية المياه الجوفية في كل سنة؛ ومن ضمن هذه التغذية يحتاج إلى جزء لدعم النظم البيئية المتصلة سواء كانت مسطحات مائية، أو نظم أرضية مثل الأراضي الرطبة.



إن المتطلبات الأساسية لتشريع هيكل عمل المياه والمتصلة بتنفيذه هي ما يلي:

### إدارة أحواض الأنهار

النهج الجديد لإدارة المياه يحتاج إلى إدارة المياه على مستوى حوض النهر، وليس حسب الحدود الإدارية والجغرافية أو السياسية. هذا يمكن من تقييم جميع الأنشطة التي قد تؤثر على المياه، والسيطرة عليها بتدابير قد تكون مختصة بأوضاع حوض النهر. إن خطط إدارة أحواض الأنهار يجب أن ترسم لكل حوض؛ بيد أن أحواض الأنهار الأكبر يمكن تقسيمها إلى وحدات أصغر. وإن اعتماد الهياكل المؤسساتية المناسبة لتحقيق إدارة لأحواض الأنهار تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء. وتشمل الخيارات بعض:

- استخدام الهياكل الإقليمية القائمة منظمة ومكيفة لضمان تنسيق المهام المتعلقة بحوض النهر.
- تعيين هيئة رقابة مركزية مع إدارات فرعية موارها في حوض النهر، وذلك لتنظيم القيام بالأعمال اليومية في أحواض الأنهار.
- تعيين إدارة خاصة لحوض النهر تتمتع بسيطرة مباشرة على أنشطة كل حوض نهري.

التنسيق الدولي مطلوب أيضاً لأحواض الأنهار العابرة للحدود الدولية.

### برنامج الاجراءات

في مركز كل من خطط إدارة احواض الانهار برنامج من التدابير والاجراءات لضمان أن جميع المياه تحقق "حالة مياه جيدة". وهذا يتطلب، على الأقل، التنفيذ الكامل لجميع التشريعات الوطنية والمجتمعية المتعلقة بالمياه والقضايا ذات الصلة.

إذا كانت هذه المجموعة من الاجراءات الأساسية غير كافية لبلوغ هدف "حالة مياه جيدة" عندها يجب استكمال البرامج باجراءات إضافية، مثل تشديد التحكم بالتلوث الناتج عن الصناعة أو الزراعة أو من مصادر النفايات الحضرية، وهذا قد يتطلب أيضاً النظر في اجراءات تخطيط استخدام الأراضي.

### نهج موحد

التحكم بالتلوث ينبغي أن يأخذ نهجاً موحداً. يجب تحديد وتعيين الأهداف لكل من نوعية المياه (WQOs)، والقيم الحديثة للانبعاثات (ELVs)، مع تطبيق نهج أكثر صرامة في أي حالة معينة. إن (WQOs) و/أو (ELVs) والموجودة حالياً في تشريعات المجتمع ينبغي أخذها في الاعتبار مثل تشريع IPPC وتشريع معالجة المياه الحضرية والتشريع الخاص بتصريف المواد الخطرة إلى المياه. إن المياه المستخدمة لاستخلاص المياه الصالحة للشرب منها تخضع لحماية أكبر.

إن التشريع الخاص بإطار عمل المياه يتناول كمية المياه بقدر ما لها صلة بنوعية المياه. إن أي سحب من المياه السطحية أو الجوفية، باستثناء السحب القليل، يجب أن يكون خاضعاً لنظام السماح بذلك.

### المراقبة والرصد

إن رصد ومراقبة جميع المياه من حيث الكمية والنوعية وخاصة المياه السطحية والجوفية هو سمة أساسية لتشريع إطار العمل بالمياه. وهذا يتطلب مراقبة بالإشراف ومراقبة بالعمليات ومراقبة تحققية ومراقبة مدى الامتثال والالتزام. إن المعلومات عن الرصد يجب أن تكون متاحة للجمهور.

### تسعير المياه واسترداد التكاليف

يتطلب التشريع من الدول الأعضاء تطبيق مبدأ استرداد التكاليف اللازمة لتوفير خدمات المياه، بما فيها تكاليف الموارد والبيئة، وتكون هذه التكاليف استناداً إلى التحليل الاقتصادي ووفقاً لمبدأ الجهة الملوثة تدفع. وعليه فإن التكاليف يجب أن يراعي فيها المستهلك والمستخدم للمياه سواء كان منزلي أو صناعي أو زراعي. وهذه التكاليف يجب أن تشمل الإنشاء والتمويل والصيانة للمرافق مثل معالجة مياه الشرب وتوزيعها وجمع ومعالجة وتصريف المياه العادمة والمياه المستخدمة لأغراض الري.

## التشاور مع الجمهور والمعلومات

إن جانباً مهماً من خطط إدارة أحواض الأنهار هو ضرورة إشراك الجمهور. يجب أن تقوم السلطات بإعلام الجمهور بالمقترحات الواردة في الخطط والحصول على آراء العموم وأصحاب المصلحة المعنيين مثل المجتمعات المحلية والصناعة وغيرها من مستخدمي المياه ومرافق المياه والإدارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة. ويجب على السلطات أن تضمن وصول الجمهور إلى مسودة خطط إدارة أحواض الأنهار والخطط النهائية لإدارة أحواض الأنهار ونتائج الرصد وشروط منح التراخيص وحالة تقارير البيئة، وذلك كي تتمكن المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة من المشاركة بفعالية في عملية المناقشة.

### عمليات التنفيذ واستراتيجية التنفيذ العامة

يضع التشريع الخاص بإطار العمل بالمياه مواعيد نهائية للمتطلبات إفرادياً. على سبيل المثال، يجب تحديد المناطق والسلطات لحوض النهر بحلول عام 2003، وفي عام 2006 يجب أن تكون شبكة الرصد والمراقبة قد أسست وأن يتم البدء بالتشاور مع الجمهور، ويجب أن تقدم المسودة الأولى لخطط إدارة حوض النهر في العام 2008، ويتعين تنفيذ سياسات التسعير بحلول 2010، يجب أن تكون برامج التدابير جاهزة للتشغيل بحلول العام 2012.

تطبيق تشريع إطار العمل بالمياه يطرح عدداً من التحديات التقنية المشتركة للدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من أحواض الأنهار الأوروبية الدولية تقطع حدود إدارية إقليمية؛ لذا، فإن الفهم والنهج المشترك هو أمر حاسم لتنفيذ التشريع بنجاح وفعالية. ولهذا السبب، فإن الدول الأعضاء والنرويج والمفوضية اتفقت على استراتيجية تنفيذ مشتركة (CIS) لتشريع إطار العمل بالمياه بعد خمسة أشهر فقط من بدء سريان هذا التشريع.

الهدف الرئيسي من استراتيجية التنفيذ العامة هو السماح لتنفيذ التشريع (WFD) بطريقة متماسكة ومنسجمة. ينصب التركيز على المسائل المنهجية المتعلقة بالفهم المشترك لمضامين التشريع (WFD) الفنية والعلمية. إن الوثيقة الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية التنفيذ المشتركة للتشريع WFD، كذلك الوثائق الإرشادية لتنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه والعديد غيرها من الوثائق ذات الصلة متاحة على الموقع:  
<http://forum.europa.eu.int/public/irc/env/wfd/library>

### تكاليف تنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه (WFD)

تكاليف تنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه (WFD) تشمل التكاليف الرئيسية والتكاليف الإدارية لتنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه تكاليف نظام رصد ملاتم، معالجة المياه العادية لدرجة أبعد مما تصله احكام UWWTD والامثال للتشريع IPPC والامثال للمعايير والمتطلبات الجديدة على قائمة المواد ذات الأولوية، علاوة على ذلك، فإن التكلفة الحقيقية لتأثير تشريع إطار العمل بالمياه يعتمد على المدى الذي يكون فيه بلد ما قد شرع في تقاضي تكاليف للمياه قريبة من التكاليف المالية، أو أنها أخذت في الحسابات التكاليف الصحيحة للبيئة والمصادر.

## 4-6 المياه الجوفية – التشريع EC/2006/118

إن السياسة الأوروبية للمياه الجوفية معنية بكل من نوعية وكمية المياه الجوفية. ويشتمل الإطار التشريعي الحالي على الاحكام الواردة في تشريع إطار العمل بالمياه المتعلقة بالمياه الجوفية وتشاربع المياه الجوفية التي اعتمدت حديثاً.

بالنسبة للمياه الجوفية، فإن تشريع إطار العمل بالمياه يحدد الأحكام الرئيسية المتعلقة بالأهداف الخاصة بالكمية والحالة الكيميائية (بينما الأهداف الخاصة بالمياه السطحية تهتم بالحالة البيئية والكيميائية). أهداف الحالة المتعلقة بالكمية تم تشكيلها بوضوح بواسطة تشريع إطار العمل بالمياه هادفة إلى ضمان التوازن بين استخراج الماء وتغذية المياه الجوفية، وعلى أي حال فقد تركت معايير الحالة الكيميائية لتشريع مشتق، ولهذا السبب، تم اعتماد التشريع المشتق للمياه الجوفية في 22 كانون الأول / ديسمبر 2006 بوصفه تشريع مكمل لتشريع إطار العمل بالمياه، موضحاً معايير الحالة الكيميائية الجيدة والمواصفات المتعلقة بالتعرف على وعكس اتجاهات التلوث.

إن التشريع ينشئ نظام يضع معايير نوعية المياه الخاصة بالمياه الجوفية، ويقدم تدابير لمنع أو الحد من إدخال الملوثات من المخلفات الزراعية كالمبيدات وغيرها من المواد الكيميائية الضارة إلى المياه الجوفية. إن الدول الأعضاء تضع المعايير في أنسب مستوى، أخذاً بعين الاعتبار الظروف المحلية أو الإقليمية.

المتطلبات الرئيسية لتشريع المياه الجوفية هي:

- وضع معايير الجودة القياسية للمياه الجوفية بحلول نهاية عام 2008.
- دراسة اتجاهات التلوث باستخدام البيانات الموجودة حالياً أو البيانات التي يتم جمعها بأعمال المراقبة بموجب تشريع العمل بالمياه.
- يجب عكس اتجاهات التلوث حتى يتم تحقيق الأهداف البيئية بحلول عام 2015 (باستخدام التدابير المبينة في تشريع إطار العمل بالمياه WFD).
- التدابير الخاصة بمنع أو الحد من مدخلات الملوثات إلى المياه الجوفية يجب أن تكون جاهزة للعمل كي يمكن تحقيق الأهداف البيئية للتشريع الخاص بإطار العمل بالمياه بحلول عام 2015.
- أن يتم مراجعة الشروط الفنية في التشريع عام 2013 وكل ست سنوات بعد ذلك.
- الامتثال لمعايير الحالة الكيميائية الجيدة (استناداً إلى المعايير القياسية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالنترات والمبيدات وعلى القيم الحدية المعيّنة من قبل الدول الأعضاء).

## 4-7 التطورات الأخيرة في السياسة المائية للاتحاد الأوروبي

### سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن إدارة مخاطر الفيضانات

تم في 18 أيلول / سبتمبر 2007 , صدور تشريع جديد يتعلق بإدارة مخاطر الفيضانات. ان الهدف من التشريع الجديد هو تقليص وإدارة المخاطر التي تشكلها الفيضانات على صحة الإنسان والبيئة والبنى التحتية والممتلكات. ويتطلب التشريع من الدول الأعضاء القيام أولاً بإجراء تقييم أولي لتحديد أحواض الأنهار والمناطق الساحلية المرتبطة بها والمعرضة لخطر الفيضانات. لمثل هذه المناطق، فإنها ستحتاج إلى رسم خرائط مخاطر الفيضانات ثم خطط لإدارة مخاطر الفيضانات تركز على منع الفيضانات والحماية منها والتأهب لها. وعلاوة على هذا يجب التأكد من التنسيق والترابط بين إدارة مخاطر الفيضانات والتشريع الخاص بإطار العمل بالمياه.

### استراتيجية بحرية للمحافظة على بحار ومحيطات أوروبا

اقترحت اللجنة الأوروبية استراتيجية موضوعية طموحة لحماية وصيانة البيئة البحرية تهدف إلى تحقيق بيئة جيدة لمياه الاتحاد الأوروبي البحرية عام 2021 ولتحمي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية العائدة للبحار. هذه الاستراتيجية ستسري ارضية العمل البيئية للسياسة البحرية للمفوضية الأوروبية في المستقبل.

الوثيقة الأساسية للاستراتيجية البحرية هي اقتراح تشريع لإطار عمل. إن هذا التشريع الخاص بالاستراتيجية البحرية سيعين المناطق البحرية الأوروبية على أسس جغرافية وبيئية. كل دولة عضو وتعاون وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ذات الصلة وبلدان ثالثة واقعة ضمن المنطقة البحرية , سيكون مطلوب منها تطوير استراتيجيات بحرية لمياهها البحرية. إن اتفاقيات البحار الإقليمية ستخدم كمنصة لتنسيق التنفيذ.

ستتضمن استراتيجيات البحرية تقيماً مفصلاً لحالة البيئة, وتعريف " حالة بيئية جيدة " على المستوى الاقليمي, وانشاء أهداف بيئية واضحة وبرامج للرصد والمراقبة. ستقوم كل دولة عضو أيضاً بوضع برنامج تدابير فعالة من حيث التكلفة. تقييم الأثر, بما فيه تحليل مفصل للتكاليف والمنافع للتدابير المقترحة, وسيكون هذا مطلوباً قبل إدخال أي تدبير جديد. وحيث يستحيل على أي دولة عضو تحقيق الأهداف البيئية , فسيتم تحديد المناطق والظروف الخاصة من أجل وضع تدابير محددة تكون مصممة لحالتها المعينة.

إن الاستراتيجية البحرية تتماشى مع استراتيجية تشريع إطار العمل بالمياه EC/2000/60

### الاتصالات والمناقشات بخصوص الجفاف وندرة المياه

تقديراً لحدة وجدية تحديات شح المياه والجفاف في أوروبا, اتخذت المفوضية مؤخراً خطوات لمعالجة هذه المشاكل. وفي تموز 2007 بدأت اتصالات عن الجفاف وندرة المياه مستندة إلى التقييم الحالي لمشكلة ندرة المياه. تعرض الاتصالات مجموعة أولية من الخيارات للسياسات على الصعيدين الأوروبي والوطني والاقليمي لمعالجة وتخفيف التحدي الذي تفرضه ندرة المياه والجفاف داخل الاتحاد. في منتدى لأصحاب المصلحة شمل المعنيين من الأطراف المهتمة وأصحاب المصلحة تم تأييد تطوير هذه الاتصالات والمناقشات.



## مبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمياه

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ عام 2000 (WSSD), أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة للمياه (EUWI)<sup>(10)</sup> مصممة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية (MDGs) وأهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة لمياه الشرب والصرف الصحي وذلك ضمن سياق النهج المتكامل لإدارة موارد المياه.

إن مبادرة (EUWI) تهدف إلى جمع مختلف أنشطة أصحاب المصلحة معاً ضمن إطار عمل مشترك , وتحسين التعاون مع الشركاء في مناطق أخرى. كنتيجة لمراجعته أجريت مؤخراً, فإن المبادرة الأوروبية للمياه سوف تركز مستقبلاً بتزايد على العناصر الإقليمية.

للمبادرة الأوروبية للمياه أربعة عناصر إقليمية, اثنتان منها لها صلة وثيقة ومباشرة مع البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية (ENP). إن الـ EUWI-EECCA وهي شراكة تسعى إلى تحسين إدارة الموارد المائية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى تهدف إلى بناء وتعزيز الشراكات والبرامج الثنائية والإقليمية القائمة بإدخال شركاء لهم أنشطة متصلة بالمياه وجمعهم معاً ضمن إطار عمل مشترك. والباب مفتوح لجميع أصحاب المصلحة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص الخ. إن التركيز يجري على موضوعين:

- (1) توفير مياه الشرب والمرافق الصحية , بما في ذلك تمويل البنية الأساسية للمياه,
- (2) الإدارة المتكاملة للموارد المائية , بما فيها إدارة أحواض الأنهار العابرة للحدود ومسائل البحار الإقليمية.

تشكل الـ EUWI – MED العنصر الإقليمي الأساسي لمنطقة حوض المتوسط وتضم جميع البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي بالمنطقة. وتركز على مجالات :  
إمدادات المياه والصرف الصحي ( التركيز على المناطق الفقيرة ).  
إدارة متكاملة للموارد المائية ( التركيز على التجمعات المائية في المناطق الحدودية ).  
التفاعل بين الماء والغذاء والبيئة.  
الموارد المائية الغير تقليدية.

بموجب المكوّن الخاص بحوض المتوسط, أنشئت عملية مشتركة مع تشريع إطار العمل بالمياه تهدف إلى ضمان استفادة الشركاء في حوض المتوسط من المبادئ والنهج والخبرات في تشريع إطار العمل بالمياه وتحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة. ثلاث مجموعات عمل تناولت المواضيع الرئيسية للمياه الجوفية وندرة المياه والتنمية الريفية. ومن المتوقع إقامة شبكة أحواض تجريبية في منطقة البحر المتوسط, وذلك بهدف تبادل الخبرات المتخصصة وإعطاء أمثلة ملموسة لإدارة الموارد المائية استناداً إلى تشريع إطار العمل بالمياه ( WFD )<sup>11</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك , أجري حوار للسياسات المائية القطرية مع عدة بلدان مغطاة بمبادرة الاتحاد الأوروبي المائية – دول حوض المتوسط ( EUWI- MED ).

10 أنظر [www.euwi.net](http://www.euwi.net)

11 متابعة التقدم MED EUWI في يناير-مايو 2006 إجتماع مجموعة التوجيه السادس للـ EUWI, بروكسل 17 مايو 2006

# 5- الوضع الحالي بما يتعلق بقطاع السياسة المائية في الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي وروسيا.

## 5-1 الدول الواقعة شرق الاتحاد الأوروبي الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي.

تتألف الدول الواقعة شرق الاتحاد الأوروبي الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي من بيلاروس (12) ومولدافيا , وأوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان في القوقاز .

, إن أحد الأهداف الرئيسية في خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبي لهذه البلدان هو اعتماد التشريعات والتخطيط لإدارة المياه باعتبارها شاغل بيئي هام. إن المشاركة في الجزء الخاص بأوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى من المبادرة الأوروبية للمياه (EECCA) (انظر القسم 4-7) يوجد لها تصور في معظم ما تتوخاه خطط العمل (أرمينيا, أذربيجان, جورجيا, مولدوفا) وبالإضافة إلى ذلك فقد حدد كأهداف استراتيجية: التعاون الاقليمي وتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعاون أفضل في إدارة المياه في الحدود المشتركة.

تنص خريطة طريق المجال الاقتصادي العام للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على " التعاون في مجال السياسات المائية مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة في روسيا وفي الاتحاد الأوروبي خصوصا التوجيهات الرئيسية لتطوير مجمع إدارة شبكة المياه في روسيا بحلول العام 2010, وإطار العمل بالمياه والمكونات الإقليمية لمبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمياه [...] والتعاون في مجال أحواض الأنهر العابرة للحدود بين الاتحاد الأوروبي وروسيا".

### 5-1-1 الضغوط البيئية الرئيسية

إن تلوث المياه يشكل مشكلة خطيرة في البلاد الشرقية الشريكة في سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي, والعجز مستمر فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المأمونة مستمر. وفي بعض البلدان أو المناطق فإن مياه الشرب لا تستوفي المعايير الصحية, ويشكل ارتفاع تلوث المياه السطحية والجوفية تحدياً لإدارة المياه.

إن الضغوط الأكثر شيوعاً والمسؤولة عن هذا التلوث تشمل :

- التلوث الإشعاعي.
- مياه الصرف الصحي الحضرية الغير معالجة أو المعالجة لدرجة غير كافية.
- الكيماويات السامة وتسرب النفط والتلوث الصناعي.
- مياه الصرف الزراعي.

إن معدلات التسرب كثيراً ما تكون عالية بسبب أن شبكات امدادات المياه قديمة ولعدم كفاية الصيانة.

12 بيلاروس، فيما هي مشمولة بسياسة الجوار الأوروبية، فانها لا تشارك بالكامل بهذه السياسة و ليس لديها خطة عمل لذلك تمثياً مع قرارات المجلس، فان علاقة الاتحاد الأوروبي مع بيلاروس محكومة بسياسة مزدوجة بحيث ان سياسة الاتصالات المقيدة على المستوى الوزاري تسير بالتوازي مع المفوضية الأوروبية.

## 2-1-5 النظام المؤسساتي

بشكل عام، فإن السياسات المائية في معظم البلاد الشرقية الشريكة في مؤسسة الجوار الأوروبية تغطي مجموعة من المواضيع مثل حماية وإدارة كل من المياه السطحية والمياه الجوفية مع التركيز على مجاري المياه السطحية. إن إدارة المياه في هذه البلاد (باستثناء مياه الشرب ومياه الري) تكون وبشكل رئيسي مسؤولية الوكالات البيئية المركزية. وقد تم بالفعل إدخال نظم إدارية متكاملة على أحواض المياه على أساس حوض التجمع للمياه في بعض البلدان ويجري تطويرها في بلاد أخرى. إن التعاون الناجح ضمن حوض نهر الدانوب، المستند إلى اتفاقية حماية نهر الدانوب، وتشمل أوكرانيا إلى جانب آخرين، ينبغي أن يكون مثلاً مشجعاً بالنسبة لأحواض أنهار مشتركة أخرى كذلك. وبالنسبة لأحواض الأنهار المشتركة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وبيلاروس، الاتحاد الروسي و/أو أوكرانيا فقد اعتمد المجلس تكليف يهدف إلى إبرام اتفاقات لأحواض الأنهار بين هذه البلدان و الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، تكون على غرار اتفاقية حماية نهر الدانوب.

## 2-2 دول حوض المتوسط الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي

دول البحر الأبيض المتوسط الشريكة تشمل دول شمال إفريقية – تونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا، وتشمل في الشرق الأوسط إسرائيل والاردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وسوريا.

إن إدارة المياه تلعب دوراً في كل من خطط العمل القائمة<sup>(13)</sup> في سياسة الجوار الأوروبي بالرغم من أن الأهداف الاستراتيجية مختلفة جداً. إن تعزيز التعاون الإقليمي في قضايا إدارة المياه هو هدفاً للعديد من البلدان، كذلك فإن تلوث المياه هو قضية بالنسبة لكثير من البلدان. وإن تبني واعتماد الخطط والبرامج لنوعية المياه هو هدف واسع الانتشار. التحسينات الإدارية والمؤسسية متوخاة في إسرائيل حسب (التقارير) وفي لبنان (شبكة الرصد) و في المغرب (الهيكل الإدارية).

تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة مذكور في سياسة الجوار الأوروبية المصرية، في حين إن تعزيز إدارة الطلب في كل القطاعات هو هدف للبنان.

أهمية التخطيط الاستراتيجي، بما فيها الاستراتيجيات المالية، تؤكد في خطة عمل المغرب. السلطة الفلسطينية تضع تركيزاً على تحسينات في مجمل نظم إدارة المياه والصحة العامة لا سيما في المناطق الريفية.

### 1-2-5 الضغوط البيئية الرئيسية

المشكلات البيئية ذات الصلة بمراد المياه حادة في العديد من مناطق حوض المتوسط وهي تشمل:

- ندرة المياه.
- الاستغلال المفرط للموارد المائية والاستخدام غير المستدام.
- مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة أو المعالجة بقدر غير كاف.
- تلوث المياه.
- تلوث المياه الساحلية.

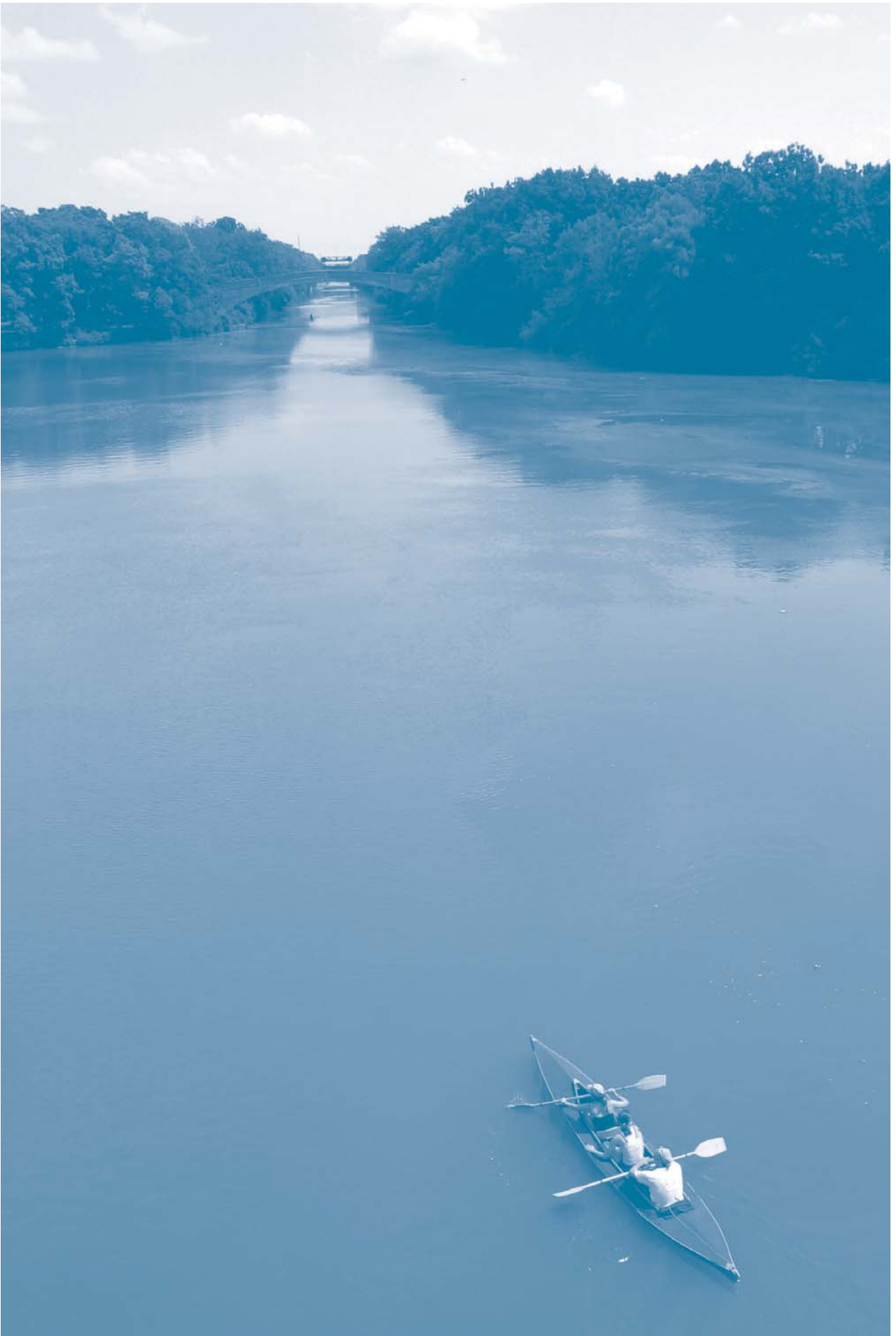
### 2-2-5 التشكيل المؤسساتي

جميع بلدان المنطقة لديها وزارات وسلطات للبيئة. ومن الواضح وجود مؤسسات مختلفة قد تكون مسؤولة عن جوانب مختلفة من السياسة بما في ذلك وجود وزارات للمياه تتعامل مع كمية المياه ووزارات للبيئة تدير نوعية المياه. وزارة الصحة أيضاً تراقب نوعية المياه أحياناً. وكثيراً ما يكون لوزارات البيئة صلاحية محددة فقط في مسائل المياه.

في الشرق الأوسط، تميل إدارة المياه إلى التركيز على إمدادات المياه، وتلعب إدارة مياه الصرف الصحي دوراً ثانوياً.

13 لا يوجد بعد خطط عمل لكل من ليبيا و سوريا، بالنسبة لليبيا، لا يوجد اتفاقية تعاون؛ و بالنسبة لسوريا فإن اتفاقية التعاون لم تقر بعد.





# 6- استنتاجات لسياسة الجوار الأوروبية و روسيا: خطوات نحو التقارب

## تمويل الاتحاد الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية

منذ بداية إطار التمويل المالي الجديد 2007/2013 يوفر الاتحاد الأوروبي دعماً مالية لسياسة الجوار الأوروبية من خلال وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية<sup>14</sup> المكرسة لهذا الغرض. وتستهدف نواحي مختلفة من التعاون بما في ذلك التنمية المستدامة والبيئة، وتدعم بشكل مشترك أولويات إصلاح متفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية. كما تستهدف وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية التنمية المستدامة والتقارب مع سياسات وقوانين الاتحاد الأوروبي وتأتي بتحسين سريع في القدرة على دعم التعاون عبر الحدود وعلى طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي- وبذلك تعطي جوهر لهدف تجنب خلق خطوط التقسيم الجديدة وتطوير تنمية إقليمية منسجمة عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتحل وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية محل خطة عمل التطوير الأوروبي المتوسطي (لجيران جنوب المتوسط) وبرنامج المساعدات الفنية للدول المستقلة ( للجيران في أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي).

وبتوجيه من الأولويات المتفق عليها في خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي تنص وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية على المساعدة بموجب برامج وطنية وإقليمية عبر الحدود وبين الأقاليم. وهناك أيضا عدداً معين من البرامج الفكرية للإدارة البيئية والمستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الطاقة.

إن ميزانية وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية ثابتة حول 12 بليون يورو للفترة 2007 – 2013 وتعني بالواقع زيادة بنسبة 32% مقارنة مع إطار العمل المالي السابق.

وكوسيلة لتقديم المساعدة الفنية بموجب سياسة الجوار الأوروبي فإن وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات<sup>15</sup> وترتيبات التوأمة طويلة الأمد تم توفيرها لبلدان شراكة سياسة الجوار الأوروبي:

- تقدم وثيقة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات مساندة فنية وتدريب في مجالات تتعلق بتنفيذ خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي. بما في ذلك ما يتعلق بالتقارب وتطبيق وتنفيذ القانون. وتعتمد المساعدة المساهمة في تقديم الخبرة الملائمة على الطلب وطلبات القنوات لحل المشاكل على المدى القصير<sup>16</sup>.
- تهدف التوأمة لمساعدة البلدان المستفيدة في تطوير إدارات حديثة وذات كفاءة، كما يمكن أن تسهل التقارب التدريجي من قانون الاتحاد الأوروبي حيثما كان ذلك ملائماً.

الفقرات التالية تشير إلى إمكانية اتخاذ خطوات نحو التقارب وقضايا للنظر فيها خلال العملية. إشراك أصحاب المصلحة ينبغي أن يُكفل في جميع مراحل التنفيذ. ومن الموصى به إشراك جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة المساهمين، في تطوير السياسات، كذلك المتأثرين بالتغييرات. ينبغي أن تشمل عمليات التشاور وزارات الحكومة المركزية الأخرى، الحكومات الإقليمية والمحلية وشركات مرافق المياه والصناعة وتجمعات المزارعين وتجمعات صيد الأسماك ومستخدمي المياه الآخرين والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام.

## 1- تهيئة الظروف الضرورية للتخطيط الاستراتيجي

- إن إعادة التشكيل الإداري والمؤسسي وبناء القدرات سيكون ضروري في كثير من البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي ذلك من أجل تنمية الموارد البشرية وتوفير ما يكفي من الموارد المالية المتاحة لإعادة التنظيم والتدريب على المستويين المركزي والمستويات الإدارية الأدنى.
- الإصلاحات المؤسسية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف السلطات. وهذا يتطلب وجود تعريف واضح للمسؤوليات وتوزيع الاختصاصات، فضلاً عن تحسين المساءلة والشفافية.
- الشروط المسبقة لمشاركة الجمهور قد تكون هناك حاجة إلى إنشائها أو تطويرها من خلال تحسين الوعي البيئي والمعلومات. كذلك تأسيس عملية الاعلام والتشاور العام.

## 2- وضع استراتيجية للتقارب

التخطيط الاستراتيجي ضروري لتحديد أهداف التقارب وتحديد الأولويات والحوجز وانتقاء الخيارات. الاجراءات المتخذة يجب أن تشمل الخطوات التالية :

تحديد اولويات واهداف التقارب. ينبغي اجراء التقييم بواقعية للمدى الذي يمكن لبلد شريك في سياسة الجوار الأوروبي ان يمتشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وفي اي المناطق يمكن للتقارب أن يحقق اعظم المنافع. هذا ينبغي أن يؤدي الى تحديد اولويات المهام التي يمكن ان تقوم على المعايير التالية :

- درجة الحاح القضايا: على سبيل المثال، فإن تشريع مياه الشرب ينبغي تنفيذه في بداية خطة التنفيذ حيث انها ذات أهمية كبيرة على الصحة العامة. كذلك فإن تشريع معالجة مياه الصرف الصحي الحضري ينبغي تنفيذه في مرحلة مبكرة في المناطق ذات الاحتياجات الأساسية للصرف الصحي وفي البلدان التي فيها تلوث شديد ناجم عن المياه العادمة غير المعالجة وتصريفها غير المنضبط.
- الاعتبارات التشريعية: إن تشريعاً من نموذج اطار العمل كتشريع إطار العمل بالمياه، يمكن اعتماده في مرحلة مبكرة، حيث يوفر ذلك الخطوط العريضة لاستنباط تشريعات أخرى، وفي العادة فإن متطلبات الجهات المختصة والهيكل الادارية التي تنشأ لتلبية تشريع اطار العمل ستكون كافية لكامل قطاع المياه. إن اعتماد عناصر تشريع العمل بالمياه في مرحلة مبكرة سيسهل أيضاً تنفيذ مناهج الادارة المتكاملة للمياه. وعلى اي حال، يجب أن يؤخذ في الاعتبار بأن تشريع اطار عمل بالمياه هو تشريع معقد جداً، وان اعماله تتطلب وجود تشريعات مائية ونظم مؤسسية متقدمة ( انظر اطار رقم 5)
- فعالية التكلفة : يمكن اعطاء التشريع الذي يعود بالفائدة الاكبر بالنسبة الى تكلفة التنفيذ، اولوية أعلى من تشريع يعطي نسبة أدنى من العائد على التكلفة. ولكن هذا سيحتاج إلى ان يتقرر لكل حالة على حدة. التشريعات التي تتطلب تجديد البنى التحتية بشكل رئيسي، أو الانفاق الرأسمالي على التحسينات الصناعية ينبغي ايضاً ايلاءها مكانة مبكرة في مراحل العملية.
- الاعتبارات الاقتصادية : ان ملاءمة التشريع للاقتصاد الوطني ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. التشريعات التي تمس القطاعات الصناعية او التجارية التي تقدم مساهمات كبيرة في الاقتصاد ينبغي ان تعالج قبل تلك التي تتصل بصناعات صغيرة او قليلة الاهمية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الزراعة تلعب دوراً هاماً وإذا كان تلوث المياه الزراعية يشكل مصدر قلق كبير، فإن التقارب مع تشريع النترات يمكن ان يكون مسألة ذات اولوية. وبالمثل، إذا كانت خطط البلد لدعم السياحة تعتبر أحد الأنشطة الرئيسية، فإن حماية مياه الشرب ( تشريع مياه الشرب ) ومياه الاستحمام ( تشريع مياه الاستحمام ) يجب أن يحظى بالاولوية.

تحليل الفجوات القانونية. يجب تحديد الشكل القانوني للتقارب والذي يتناسب مع اطر العمل القانونية القائمة، على سبيل المثال إذا كانت هناك حاجة لتطوير قانون جديد لادارة المياه او انه يكفي تعديل القانون القائم أو اصدار تعليمات اضافية.

تحليل الفجوة المؤسسية وتحليل فجوة التطبيق. بالإضافة الى تحليل الثغرات القانونية، قد يكون من المفيد ان يقارن الهيكل المؤسسي القائم وتنفيذ التشريعات المائية القائمة مع تلك المطلوبة في اطار التقارب وذلك لتحديد التغييرات الضرورية و التحسينات.

عمليات الربط وخلق الانسجام. اذا كان التقارب مع مختلف تشريعات الاتحاد الأوروبي متصوراً، فإنه قد يكون من المفيد الربط بين العمليات المختلفة، حيث أن المتطلبات المؤسسية والادارية قد تكون متماثلة لتشريعات مختلفة.



## الاطار (4) التحديات المالية المتعلقة بتنفيذ تشريعات المياه في الاتحاد الأوروبي – الخبرات في الدول الاعضاء الجديدة

قبل توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، اجريت تقييمات على الجهود التي ستلزم الدول الاعضاء الجدد (NMSS) لتنفيذ السياسة البيئية الأوروبية. لقد كانت الدول الاعضاء الجديدة تتوقع ان يكون تنفيذ متطلبات الاتحاد الأوروبي الخاصة بنوعية المياه ومكافحة تلوث المياه الاكثر في الصعوبة والتكلفة. معظم إن لم يكن كل البلدان المنضمة طلبت وحصلت على فترات انتقالية في هذا القطاع.

بالنسبة لتشريع معالجة مياه الصرف الصحي للمناطق المأهولة فقد تم منح فترات انتقالية تصل لمدة 10 سنوات. كان اجمالي التكلفة الاستثمارية يقدر بنحو 15 مليار يورو في جميع الدول الاعضاء الجدد. نصيب الفرد من تقديرات التكلفة كان في حدود 200 الى 400 يورو. اعتمدت تقديرات التكاليف الى حد كبير على المستوى الحالي للشبك بنظام المجاري العامة في البلدان المنضمة. وعلى مدى وكثافة المعالجة قبل تنفيذ التشريع. بالمثل، فإن تنفيذ تشريع مياه الشرب ايضا مثل تحديا رئيسيا للاعضاء الجدد اذا ان ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في شبكات توزيع مياه الشرب.

عندما تكون الاستثمارات في المجاري والصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة قد تمت، فإنه يحتاج إلى بذل جهود إضافية قليلة نسبياً من أجل الامتثال لمعايير مياه الاستحمام إذ أن هذه تكون عادة قد تمت خلال المعالجة الصحيحة للمياه العادمة و / أو من خلال الموقع الصحيح لنقاط التصريف.

إن تنفيذ تشريع النترات يمكن أن يعتبر أيضاً أقل تحدياً من حيث التكاليف الاستثمارية إذ كان التلوث بالنترات في الدول الاعضاء الجدد عند انضمامها أقل خطورة عما كان عليه في الأجزاء ذات الزراعة المكثفة في أنحاء الاتحاد الأوروبي. في المناطق ذات الكثافة العالية في تربية الحيوانات فإن على المزارعين الاستثمار في مرافق تخزين الزبل.

أخيراً، إن تنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه يعتبر تحدي فيما يتعلق بالوفاء بالمتطلبات المؤسسية والإدارية والرصد والمراقبة.

قدرت بأن تكون تكاليف تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي كبيرة خاصة في حالة التشريعات ذات الاستثمار الأكثر تقلباً مثل تشريع معالجة المياه العادمة للمناطق الحضرية، إلا أن فوائد اقتصادية كبيرة لهذا يتوقع أن تتراوح ما بين 5 على 14 مليار يورو، ستعود على الدول المنضمة الجديدة، وذلك كنتيجة للامتثال لتشريعات الاتحاد الأوروبي في قطاع المياه.

### 3 - وضع استراتيجية للتمويل

ينبغي تقدير تكاليف تمويل التقارب في مرحلة مبكرة، كما يجب إعداد استراتيجية للتمويل. تمويل الاستثمارات والتشغيل الخاصة بإمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي سيشكل تحدياً معيناً (مثلاً تشريع مياه الشرب وتشريع معالجة المياه العادمة للمناطق الحضرية)، ويجب أن يخطط لها بعناية. لكن التطوير المؤسسي قد يتطلب مصادر هامة أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة الرسوم ومبدأ استرداد التكاليف المتأصلة في تشريعات الاتحاد الأوروبي قد تكون وسيلة لاستقطاب الموارد المالية. وتشمل أنظمة الرسوم، استيفاء رسوم على الصرف الصحي، وامدادات المياه للمباني الخاصة، رسوم النفايات السائلة لمحطات معالجة مياه المجاري وصناعاتها، رسوم عن استخراج المياه، والضرائب على الأسمدة والمبيدات. إلا أن هذه النظم يجب أن تصمم وتعد بعناية. يجب أخذ مواضيع الفقر في الحسبان، ويجب أن تكون قدرة الفقراء للحصول على خدمات المياه ذات أولوية.

#### 4- وضع خطة تنفيذية

يجب وضع خطة للتنفيذ مبنية على أسس التخطيط تفصل الخطوات اللازمة لتنفيذ التقارب حسب الأولويات والأهداف التي تكون قد حددت سابقاً في مراحل التخطيط. يجب أن تتيح خطط التنفيذ الوقت الكافي لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح المتأثرين للتكيف مع المتغيرات ولعمل الاستثمارات اللازمة. إن أهم عناصر خطط التنفيذ هي :

- تطوير أو تعديل النظم
- تعديل وتقوية الهياكل الإدارية، على سبيل المثال، اتباع اللامركزية أو تأسيس تنظيمات لإدارة المياه على مستوى حوض النهر، كذلك الإجراءات اللازمة للمراقبة والوضع موضع التنفيذ.
- توفير التدريب وموظفين إضافيين.
- وضع الأنظمة اللازمة، مثل شبكات الرصد والمختبرات اللازمة للتحليل.

#### إطار رقم (5) التقارب باتجاه تشريع إطار العمل بالمياه

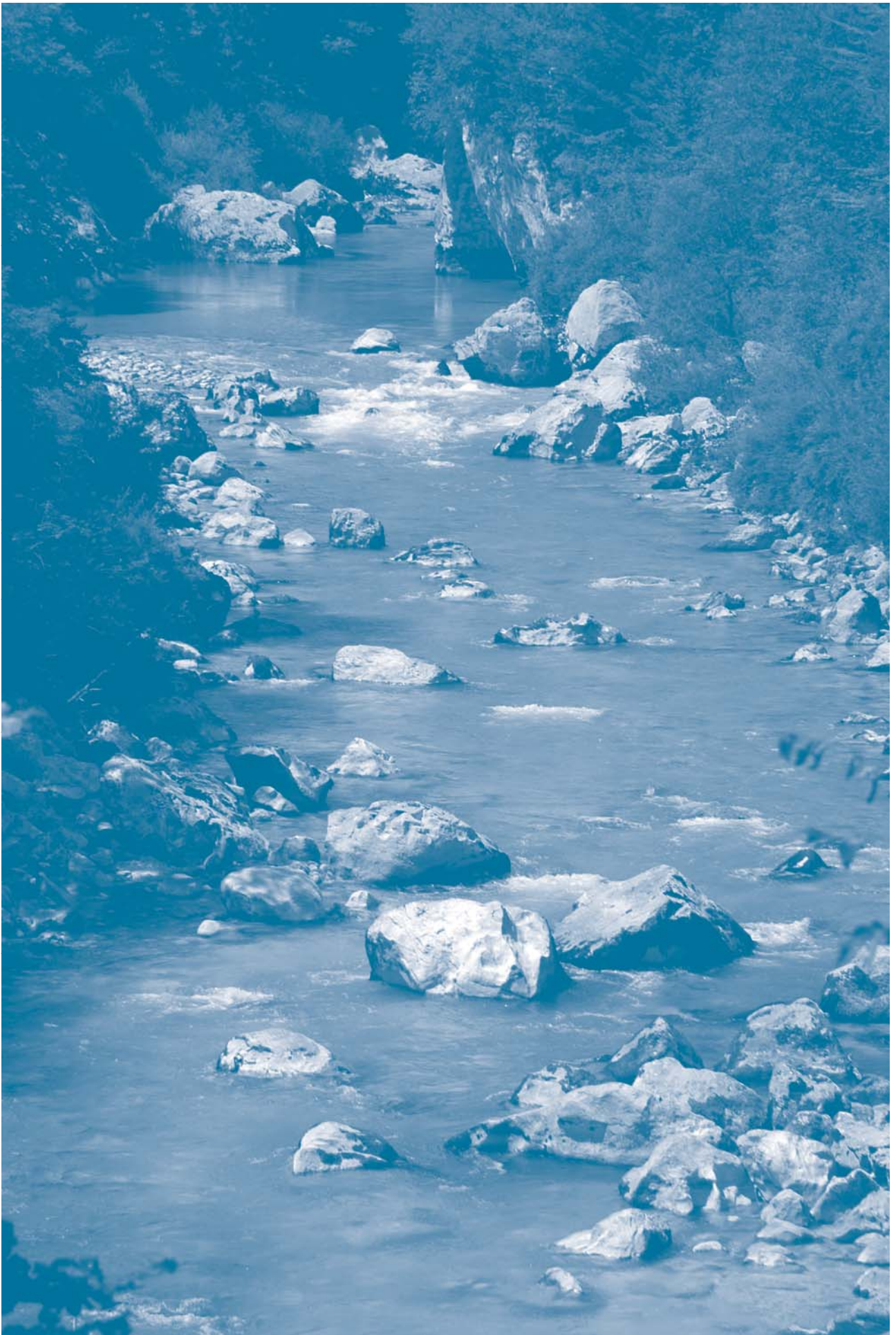
يفترض أن يحل تشريع إطار العمل بالمياه محل غيره من التشريعات في المستقبل. الآن وعلى أي حال فإن، تشريعات المياه في الاتحاد الأوروبي الأكثر تقليدية يجب أن تطبق إلى جانب تشريع إطار العمل بالمياه. قد يحتاج هذا التشريع لاشتقاق تشريعات فرعية منه من أجل تحديد أو توضيح بعض المسائل (مثلاً تشريع المياه الجوفية). وفيما يتعلق بالتقارب فإن هذا يعني ان تطبيق تشريع إطار العمل بالمياه سيكون فعالاً ومفيداً فقط في حال كانت الأهداف المتعلقة بنوعية المياه مؤسسة ومحددة جيداً وكانت القواعد الإدارية والإجرائية تشكل جزءاً من إطار العمل المؤسسي والقانوني الوطني. إن إطاراً قانونياً سليماً، ومؤسسات ديمقراطية وفعالة، ومحكم جيدة الأداء، هي شروط أساسية.

التشريعات المائية يجب ان تكون في موقع ينظم السماح باستخدام المياه وتصريفها، تحديد وحماية التجمعات المائية، الامتثال والإنفاذ. يتطلب تنفيذ تشريع إطار العمل بالمياه أيضاً اعتماد أهداف نوعية المياه وحدود قيم الانبعاث.

فيما يتعلق بالمؤسسات، فإن تشريع إطار العمل بالمياه يتطلب إدارة على أساس أحواض الأنهار، وكذلك التنسيق بين السلطات الإقليمية والوطنية وخارج الحدود الوطنية، وتنسيق الأنشطة ما بين الوكالات. من الضروري لأداء وعمل النظام وجود صلاحيات واضحة وشاملة لجميع المؤسسات، وكذلك مسؤوليات دقيقة وآليات للمساءلة. يجب ان تنسق الأنشطة المتعلقة بنوعية المياه وكميتها.

إن الإدارة المثلى لأحواض الأنهار إقليمياً وخارج الإقليم تتطلب التعاون بين السلطات في مختلف الدول التي تتقاسم حوض النهر المعني. وهذا قد يتطلب تغيير في المواقف و / أو تغييرات في البنية القانونية/ السياسية، وقد يكون من الصعب جداً تحقيق هذا في الحالات التي تسود فيها الخلافات أو النزاعات.

علاوة على ذلك فإن التنفيذ الفعال لتشريع إطار العمل بالمياه يتطلب نظاماً قانونياً عاماً بضمن الوصول إلى المعلومات البيئية، ويمكن من التقييمات الخاصة بالأثر البيئي وبدعم مشاركة أصحاب المصلحة.





# 7- للمزيد من المعلومات

## المواقع الالكترونية

معلومات عن سياسة الاتحاد الأوروبي المائية والتشريعات افرادياً.

<http://ec.europa.eu/environment/water/index.html>

الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية موقع البلدان المنضمة والمجاورة

[http://ec.europa.eu.environment/enlarge/index\\_en.htm](http://ec.europa.eu.environment/enlarge/index_en.htm)

أيضاً أنظر الموقع :

[http://ec.europa.eu/environment/enlarge/links\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/enlarge/links_en.htm)

للمزيد من الإرشادات عن سياسة التقارب وتنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي البيئية والمائية.

التقارب من تشريعات الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية، القوقاز وآسيا الوسطى: دليل متوفر على الموقع

[http://ec.europa.eu/environment/enlarg/russianis\\_en.htm](http://ec.europa.eu/environment/enlarg/russianis_en.htm)

أنظر الملحق 3 عن التقارب نحو إطار عمل المياه (WFI)

كتيب للاتحاد الأوروبي عن تنفيذ التشريعات البيئية في المجتمع الأوروبي. متوفر على الموقع:

<http://ec.europa.eu/environment/enlarg/handbook/handbook.htm>



ISBN 978-92-79-08281-8



9 789279 082818